منظمـــة الصحـــة العالميـــة

المجلس التنفيذي م ت١٠٥/٩
الدورة الخامسة بعـد المائة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت EB105/9

مسوّدة سياسة الموارد الخارجة عن الميزانية

تقرير من المدير العام

١- أنشأ المجلس التنفيذي، في دورته المائة (أيار/ مايو ١٩٩٧) فريقا عاملا يعنى باســـتعراض المـــوارد الخارجة عن الميزانية.[١] وقد جرت مناقشة التقرير الذي وضعه ذلك الفريق من قبل المجلس في دورته الثانيـــة بعد المائة (أيار/ مايو ١٩٩٨)، [٢] كما أقرت استنتاجاتها الرئيسية وطلب المجلس الى المدير العام، في مقـــرره الاجرائي م ت١٠٢(٢)، وضع وثيقة عن السياسة العامة كيما ينظر فيها في عام ١٩٩٩.

٢- وقد جرت مناقشة سياسة مفصلة من قبل المجلس التنفيذي في دورته الرابعة بعد المائة (أيـــار/ مـــايو ١٩٩٩) واقترح اعداد وثيقة منقحة للدورة الحالية. وترد في الملحق مبادئ توجيهية مقتضبة ومنقحة فيما يخص السياسة العامة.

الاجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٣- المجلس التنفيذي مدعو الى استعراض واقرار المبادئ التوجيهية الخاصة بالسياسة العامة بشأن حشـــد الموارد.

---

١ الوثيقة م ت١٠٠/١٩٩٧/ سجلات/١، الصفحة ٦٩ (النص الانكليزي).

٢ الوثيقة م ت١٠٢/٨.

الملحق

المبادئ التوجيهية الخاصة بسياسة منظمة الصحة العالمية بشأن حشد الموارد

تجمع منظمة الصحة العالمية اسهامات طوعية لتمويل العمل الذي تضطلع به على أساس التوجيهات المبينة أدناه.

- **تكامل الميزانية**. ينبغي أن تظل مواردنا المالية الطوعية أو الخارجة عن الميزانية قابلة للتحديد من حيث هويتها وذلك بشكل واضح ولكنها ستشكل جزءا من ميزانية برمجية متكاملة. وستستخدم الأموال لبلوغ المرامي والأهداف المبينة في الميزانية.

- **العمل انطلاقا من الأولويات**. سنركز جهدنا الخاص بجمع الأموال، أساسا، على عدد محدود من الأولويات البرمجية كما تم تحديدها في الميزانية (مع الاعتراف بأن الأولويات قد تتغير بمرور الزمن). وسنعمل مع المانحين ومع الشركاء على مطابقة أولوياتهم مع أولوياتنا. وسيتوقف توزيع الموارد على البرامج العالمية أو البرامج الاقليمية أو البرامج القطرية، أساسا، على الاشتراطات الخاصة ببلوغ أهداف البرامج ومراميها.

- **زيادة أمان قاعدة الموارد**. سنطالب بموافقة التبرعات، كلما كان ذلك ممكنا، لكامل الفترة التي تغطيها الميزانية الثنائية. وسنطلب من المانحين أن يعلنوا عن تبرعاتهم قبل مدة كافية للسماح بوضع خطط عقلانية فيما يتعلق بموارد الميزانية العادية. وسنسعى الى تجنب التخصيص المفصل للتبرعات.

- **توسيع قاعدة الموارد**. اننا نريد زيادة عدد المانحين وتنوعهم وذلك بزيادة عدد الدول الأعضاء المساهمة وزيادة مشاركة القطاعين العام والخاص.

وسننفذ هذه السياسة على النحو التالي:

- **أسلوب اقامة الشراكات**. سنسعى الى تطوير شراكات مع المانحين بهدف ايجاد مناخ يتم في ظله تقاسم المسؤوليات والحصائل. وسنعلن عن مبادئنا التوجيهية بشأن تفادي تضارب المصالح فيما يتعلق بالتمويل الطوعي.

- **اشراك الأجهزة الرئاسية**. ستحاط الأجهزة الرئاسية علما بالتطورات التي تطرأ على التمويل الطوعي وستتاح لها فرصة مناقشتها.

- **تنسيق العمل مع المانحين والمستفيدين**. ستتولى ادارة حشد الموارد، بعد تعزيزها، أمر الاتصالات مع المانحين وتنظيم اجتماعات استعراضية ثنائية مع المانحين الرئيسيين وتنظيم اجتماعات الأطراف المهتمة[1] من أجل تبادل وجهات النظر والمعلومات مع شركائها.

- **التنسيق مع منظمة الصحة العالمية**. سيتولى فريق مكلف بحشد الموارد، ويتألف من ممثلي الدوائر والممثلين الاقليميين، أمر تقاسم المعلومات مع المانحين وانتهاج أساليب منسقة معهم. وسيتم انشاء قاعدة معلومات تضم الصور البيانية للمانحين بالاضافة الى نظام لتقصي المقترحات. وسيجري تدريب الموظفين سواء من المقر الرئيسي أو من خارجه في مجالات مثل تطوير المشاريع وعرضها. وسيتم وضع الخطط لحشد الموارد وادراجها في خطط العمل.

- **توخي الوضوح بشأن تكاليف دعم البرامج**. سيوضع أسلوب جديد ازاء فرض واستخدام تكاليف دعم البرامج الناجمة عن التمويل الطوعي.

- **الرصد والتبليغ**. من شأن اقامة هيكل جديد للحسابات أن يعطي فكرة أوضح عن أوجه انفاق المساهمات وأن يمكن المانحين والأجهزة الرئاسية من اقتفاء أثر المساهمات بسهولة. وسيمكّن انشاء نظام متكامل للتبليغ، في نهاية المطاف، من تزويد جميع المانحين الذين يتبرعون لبرنامج ما بتقارير مرحلية وتقارير مالية.

= = =

١ ستشمل اجتماعات الأطراف المهتمة كلا من المانحين والمستفيدين وينبغي استغلال أعمال تلك الاجتماعات لتزويد الأجهزة الرئاسية بالمعلومات فيما يتعلق بمناقشاتها. وينبغي أيضا تقييم أعمالها دوريا.